الأمم المتحدة

A/59/847-E/2005/73

Distr.: General
21 June 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعيـــة العامـــة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة التاسعة والخمسون
البندان ٤٥ و٥٥ من جدول الأعمال
التنفـــيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥
البند ١٤(ز) من جدول الأعمال المؤقت المشروح*
الإصـــلاح الذي اقترحه الأمين العام في مجال حقوق الإنسان

موجـــــز للمشاورات غير الرسمية المفتوحة التي عقدتها لجنـــة حقوق الإنسان عملاً بمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٧/٢٠٠٥، من إعداد رئيس الدورة الحادية والستين للجنة

مذكرة من الأمانة

تتشـــرف الأمانة بأن تحيل إلى رئيس الجمعية العامة، عن طريق رئيس المجلس الاقتصـــادي والاجـــتماعي، رسالة من رئيس الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان تتضمن موجزاً للمناقشات التي دارت أثناء المشاورات غير الرسمية المفتوحة التي عقدتها اللجنة بخصوص التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في تقرير الأمين العام (A/59/2005 وAdd.1-3). وقـــد عُقدت المناقشات في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في جنيف عملاً بمقرَّر المجلس ٢١٧/٢٠٠٥ الصادر في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

* E/2005/100 وCorr.1.

موجز

تقدَّم هذه الرسالة إلى الجمعية العامة عملاً بمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٧/٢٠٠٥ المعتمد في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد طلب المجلس في مقرره، آخذاً في اعتباره قراري الجمعية العامة ١٤٥/٥٩ و٢٩١/٥٩ ومقرَّر لجنة حقوق الإنسان ١١٦/٢٠٠٥، من رئيس الدورة الحادية والستين للجنة تنظيم مشاورات غير رسمية مفتوحة لمدة أقصاها يومان، للنظر في التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في تقرير الأمين العام (A/59/2005 وAdd.1-3)، بغية الإسهام في المداولات الحكومية الدولية التي ستجري في الجمعية العامة بشأن الإصلاحات المقترح إدخالها على الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، أذن المجلس لرئيس اللجنة بإعداد موجز للمشاورات، سيُقدم إلى رئيس الجمعية العامة بواسطة رئيس المجلس.

وعملاً بهذا المقرَّر، قرر رئيس الدورة الحادية والستين، بالتشاور مع مكتب اللجنة الموسع، عقد مشاورات غير رسمية في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وتتضمن الرسالة التالية موجزاً لهذه المشاورات من إعداد رئيس اللجنة.

المرفق

رسالة رئيس الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

صاحب السعادة،

أتشرف بالإشارة إلى رسالتي المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ المتعلقة بالمقرر ٢١٧/٢٠٠٥ الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والذي طلب إلى رئيس الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان تنظيم مشاورات غير رسمية مفتوحة لمدة أقصاها يومان، قصد النظر في التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في تقرير الأمين العام وإعداد موجز لهذه المشاورات يُقدم إلى رئيس الجمعية العامة بواسطة رئيس المجلس.

ويرد طيه موجز للمشاورات غير الرسمية المعقودة البارحة في جنيف. وأرجو منكم التكرم بتقديم هذا الموجز إلى رئيس الجمعية العامة بحيث يجري توزيعه كوثيقة رسمية خلال المشاورات المتعلقة بمشروع نتائج الدورة الستين للجمعية العامة المقرر عقدها من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ والدورة القادمة للمجلس.

وتفضلوا، صاحب السعادة، بقبول أسمى آيات التقدير.

(التوقيع): مكارم ويبيسونو
رئيس الدورة الحادية والستين
للجنة حقوق الإنسان

موجز للمشاورات غير الرسمية المفتوحة التي عقدتها لجنة حقوق الإنسان عملاً بمقرر المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٧/٢٠٠٥، من إعداد رئيس الدورة الحادية والستين للجنة

المحتويات

	الفقـــرات	*الصفحة*
مقدمة	١ - ٧	٤
أولاً - تعليقات عامة	٨ - ١٤	٥
ثانياً - دور هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترح إنشاؤها ووظائفها	١٥-٢٤	٦
ثالثاً - مركز هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترح إنشاؤها وتكوينها والمسائل المتصلة بذلك.....	٢٥ - ٣٨	٩
رابعاً - إصلاح هيئات رصد المعاهدات	٣٩ - ٤٠	١٢
خامساً- المفوضية السامية لحقوق الإنسان.....	٤١ - ٤٥	١٣
سادساً- ملاحظات المجموعات الإقليمية أو مجموعات أخرى من الدول	٤٦ - ٧٣	١٤

مقدمة

١- عمـــلاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٧/٢٠٠٥ ومقرر لجنة حقوق الإنســـان ١١٦/٢٠٠٥، وعقب المشاورات التي جرت داخل المكتب الموسع، قمت، بصفتي رئيس الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان، بعقد مشاورات غير رسمية مفـــتوحة في ٢٠ حزيـــران/يونـــيه ٢٠٠٥. وكان الهدف من المشاورات التفكير في التوصـــيات المـــتعلقة بحقـــوق الإنسان الواردة في تقرير الأمين العام (A/59/2005 وAdd.1-3)، بغـــية الإسهام في المداولات الحكومية الدولية التي ستجري في الجمعية العامة بشأن الإصلاحات المقترح إدخالها على الأمم المتحدة.

٢- ووفقاً لإجراءات هذه المشاورة، التي نوقشت في إطار المكتب الموسع، دُعي جميع المشـــاركين في دورات لجـــنة حقـــوق الإنسان، أي الدول الأعضاء والدول المراقبة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، إلى حضور المشاورات غير الرسمية والمشاركة فيها.

٣- وبدعـــوة مـــني، ركز النقاش على تقرير الأمين العام (A/59/2005) وعلى أي وثـــائق أخـــرى ذات صلة، لا سيما وثيقة مشروع النتائج التي أعدها رئيس الجمعية العامة، ومذكرة الأمين العام التفسيرية المتعلقة بمجلس حقوق الإنسان المقترح إنشاؤه (A/59/2005/Add.1)، وخطة عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان المعنونة "الحماية والتمكين" (A/59/2005/Add.3).

٤- وافتتحتُ المشاورات ودعوتُ المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى إلقاء كلمة. وأشارت المفوضة السامية إلى الإنجازات التاريخية التي حققتها اللجنة وشددت على أن الـــتحدي القـــائم أمامها الآن يتمثل في تدعيم رصيد الماضي بغية مواجهة التحديات الجديدة وغير المسبوقة المطروحة في عصرنا في مجال حقوق الإنسان. كما علَّقتُ على اقتراحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام من حيث صلتها باللجنة وعلى خطة عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٥- وبعد ذلك، تولى تسهيل النقاش صاحب السعادة السيد محمد السالك ولد محمد الأمـــين (موريتانـــيا، نائـــب الرئيس) في الصباح، وصاحب السعادة السيد فلوديمير فاسيلنكو (أوكرانيا، نائب الرئيس) بعد الظهر.

٦- وكما قلت في ختام الاجتماع، استفادت المشاورات من اقتراحات أو توصيات بـــناءة ومُجديـــة، ستساعد في المسعى الجماعي للحكومات والأمين العام نحو رسم مستقبل اللجنة.

٧- ويتضمن الموجز التالي، الذي أُذن لي بإعداده بموجب مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي٢٠٠٥/٢١٧، عرضاً لأهم المسائل التي نوقشت أثناء المشاورات وسيُقدم إلى رئيس الجمعية العامة بواسطة رئيس المجلس. ويتبع الموجز في بنيته أهم عناصر المناقشة، وتتمثل في (أ) تعليقات عامة؛ و(ب) دور هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترح إنشاؤها ووظائفها؛ و(ج) مركز هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترح إنشاؤها وتكوينها والمسائل المتصلة بذلك؛ و(د) إصلاح هيئات رصد المعاهدات؛ و(ه) المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ و(و) ملاحظات المجموعات الإقليمية ومجموعات أخرى من الدول.

أولاً- تعليقات عامة

٨- اعتُرف بوجه عام بأن إصلاح آليات حقوق الإنسان ينبغي أن يندرج وأن يجري في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة بصفة عامة. وفي هذا الصدد، أكدت جميع الوفود أهمية إدراج حقوق الإنسان في صلب أنشطة الأمم المتحدة ومكانتها المركزية في منظومة الأمم المتحدة. وأشير إلى ترابط حقوق الإنسان والتنمية والأمن، كما شدد على ذلك في تقرير الأمين العام. وأشير أيضاً إلى الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وتشابكها وترابطها كمبدأ توجيهي تقوم عليه أي عملية إصلاحية.

٩- واتفقت الدول والمنظمات غير الحكومية في أن تعزيز آليات حقوق الإنسان القائمة وتحسينها وإصلاحها أمر بالغ الأهمية، لا سيما فيما يتعلق بعمل لجنة حقوق الإنسان وإجراءاتها الخاصة وعمل هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان وعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

١٠- لكن، أُعرب أيضاً عن اختلافات في الآراء بخصوص شتى التوصيات الواردة في كل من تقرير الأمين العام ووثيقة مشروع النتائج.

١١- وأشارت تصريحات عديدة إلى تراجع مصداقية لجنة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، وعالجت عدة اقتراحات محددة قدمتها الوفود هذه المسألة في سياق ما اقتُرح من دور ووظائف وهيكل للهيئة الجديدة لحقوق الإنسان. واعترف الجميع بأن التسييس والمعاملة الانتقائية والكيل بمكيالين عناصر تعيب اللجنة الحالية.

١٢- وأيدت وفود كثيرة اقتراح الارتقاء بلجنة حقوق الإنسان لتصبح مجلساً دائماً لحقوق الإنسان باعتباره وسيلة تعكس على نحو فعلي المنزلة المركزية التي تتبوؤها حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة. ورأت وفود أن إنشاء مجلس ذي مركز أعلى وسلطة أكبر سيمنح حقوق الإنسان أولوية أعلى أو يكسبها درجة أعلى من الأهمية مقارنة بمسائل أخرى من قبيل التنمية. وقيل إن هذا الاقتراح سيضعف الأهمية النسبية

لســـائر هيئات الأمم المتحدة التي تعنى بمسائل تضاهي حقوق الإنسان أهمية، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية.

١٣- ورأت عدة وفود أن اقتراحات تحويل اللجنة إلى مجلس اقتراحات تقتصر على الشـــكل ولا تمس جوهر حقوق الإنسان وأعرب عن شكوك بخصوص ما إذا كانت الهيئة الجديدة المقترحة قادرة فعلاً على تدارك أو تفادي مواطن القصور الملاحظ أنها تعتري عمل اللجنة. وأشارت تصريحات عديدة أيضاً إلى إنجازات اللجنة وإلى ضرورة المحافظة على سماتها وعناصرها الإيجابية أو تحسينها. ورأى البعض أيضاً أن من الممكن إصـــلاح اللجـــنة الحالـــية دون تغيير شكلها أو تكوينها بل بمعالجة الأسباب العميقة الرئيسية لصعوباتها، بما في ذلك ضعف المصداقية.

١٤- وعلاوة على ذلك، حظيت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعبارات التأييد فيما يتعلق بأمور من بينها زيادة موارد المفوضية على نحو لا يستهان به.

ثانياً- دور هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترح إنشاؤها ووظائفها

ألف- الآليات والإجراءات والترتيبات القائمة

١٥- رأت معظـــم الوفـــود أن تـــبقي عملـــية الإصلاح على أفضل سمات اللجنة وإنجازاتها. وتواتر ذكر الدور الحاسم الذي تؤديه الإجراءات الخاصة وضرورة تدعيمه. وأشـــارت وفود كثيرة إلى ضرورة تحسين أساليب عمل الإجراءات الخاصة وولاياتها لضـــمان التنسيق المناسب، وتلافي الازدواج والتداخل في عملها، وتعزيز الشفافية في أنشطتها والوضوح في متطلباتها المتعلقة بإعداد التقارير، وضمان تعاون وحوار فعليين مـــع الـــدول. وقُدمت أيضاً اقتراحات بخصوص أهمية ضمان استقلال المكلفين بأداء الولايـــات واحـــترام الشفافية في عملية اختيارهم وضمان توزيع جغرافي عادل فيما بينهم.

١٦- وأكدت بعض الوفود على أهمية الهيئات الفرعية القائمة التابعة للجنة، لا سيما اللجنة الفرعية وأفرقة عملها، وشددت على ضرورة النظر في سبل الحفاظ على دورها وإسهامها الأساسيين أو وضع ترتيبات مشابهة. وبهذا الخصوص، رأى وفد من الوفود أنه ينبغي إلغاء اللجنة الفرعية.

١٧- وبـــيَّن وفد آخر بوجه التحديد أنه ينبغي، بالنظر إلى الفترة الانتقالية اللازمة بين اللجنة والهيئة الجديدة، وقف إنشاء إجراءات خاصة جديدة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد من المسائل الإضافية كالإجراء ١٥٠٣ واللجنة الفرعية؛ ويرى هذا الوفد أن اللجنة الفرعية ينبغي أن تحافظ على دورها كهيئة فكر ومشورة. وبيَّن وفد آخـــر أنـــه ينبغي أن يُطلب من الإجراءات الخاصة والأفرقة العاملة الحكومية الدولية

واللجنة الفرعية تقديم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان، كيما يعيد النظر في ولاية كل منها أو يعيد تحديدها أو يعدلها.

باء- آليات وترتيبات جديدة ممكنة

١٨- اتفقت وفود كثيرة في أن هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترح إنشاؤها ينبغي أن يتسنى لها مناقشة أي مسألة أو حالة تتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وشددت وفود كثيرة أخرى على ضرورة إنعام النظر في ولاية الآلية الجديدة ووظائفها وأساليب عملها المقترحة، قصد تفادي التداخل والازدواج. وأشارت وفود أخرى إلى أهمية ضمان أن يتساوى الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأهمية والمتزلة مع الحقوق المدنية والسياسية في ظل بيئة جديدة توضع معالمها على أساس عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة وترابطها.

١٩- ورأت وفود أن الهيئة الجديدة، في سياق تدعيم أساليب عمل اللجنة وأنشطتها الحالية، ينبغي أيضاً أن تنهض بمستوى المساعدة التقنية التي تقدمها وتشدد بقدر أكبر على بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. ورأت وفود أخرى أن الارتقاء باللجنة إلى مصاف هيئة دائمة تجتمع بصفة منتظمة على مدار السنة من شأنه أن يدعم قدرة الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر ومنع حدوث الانتهاكات.

٢٠- وأشارت معظم الوفود إلى نظام استعراض الأقران المقترح إرساؤه، الذي أشار إليه الأمين العام وأشير إليه ضمناً في وثيقة مشروع النتائج. ورئي أن هذا النظام سيتيح للهيئة الجديدة استعراض حالة جميع حقوق الإنسان في جميع البلدان. لذلك اعتبر بعض المشاركين هذا النظام أنجع وسيلة لمعالجة مشكلة التسييس والمعاملة الانتقائية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان. ورأت وفود أخرى أن مفهوم نظام استعراض الأقران المقترح وإجراءاته أمور لا تزال جد غامضة ومبهمة وتحتاج إلى مناقشة وإيضاح شاملين قبل أن يُتفق عليها وتدخل حيز النفاذ وتصبح مفيدة في أي سياق جديد. وفي هذا الصدد، بين عدة مشاركين وجوب الحرص على تفادي إنشاء نظام مفرط التعقيد للنظر في سجلات الدول الأعضاء في مضمار حقوق الإنسان، مخافة أن ينافس ذلك النظام نظام هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان ويستنفد الموارد المالية المتاحة القليلة أصلاً.

٢١- ورأت بعض الوفود أن طريقة عمل نظام استعراض الأقران المقترح ينبغي أن تقوم على حوارات فيما بين الأقران وأن تؤدي إلى زيادة الشفافية في بحث حالات حقوق الإنسان على المستوى القطري. وبيَّن بعض المشاركين أنه ينبغي إيلاء الأولوية للنظر في سجلات حقوق الإنسان في البلدان التي ستنضم إلى الهيئة الجديدة المقترحة.

أما فيما يتعلق باستعراض حالات حقوق الإنسان في بلدان لن تنضم إلى الهيئة المزمع إنشاؤها، فقد رأت وفود أنه ينبغي إيجاد طرق ووسائل لضمان أن تعامل هذه البلدان على قدم المساواة مع الدول الأعضاء لهذا الغرض بالذات. وذهبت وفود أخرى أبعد من ذلك، مشيرة إلى إمكانية الاستناد في بحث حالات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء إلى المعلومات التقنية التي تتيحها هيئات رصد المعاهدات والإجراءات الخاصة وكذلك المعلومات الواردة في التقرير العالمي الشامل الذي تنوي المفوضية السامية لحقوق الإنسان إعداده. غير أن عدة وفود بينت أنه ينبغي الحرص كل الحرص على ضمان عدم تداخل نظام استعراض الأقران المقترح مع نظام هيئات رصد المعاهدات ونظام الإجراءات الخاصة. وذُكر أيضاً أن هذا النظام ينبغي ألا يمنع هيئة حقوق الإنسان المقترح إنشاؤها من التعامل مع الحالات المستعجلة في مجال حقوق الإنسان.

جيم- تنظيم العمل

١- جدول الأعمال

٢٢- أشارت بعض الوفود، فيما يتعلق بجدول أعمال هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترحة، إلى القرارات الخاصة ببلدان معينة، ورأت أنها يجب أن تقتصر على حالات الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، لا سيما الحالات الناجمة عن الاحتلال الأجنبي وإنكار حقوق الشعوب في تقرير مصيرها. وأضافت وفود أخرى أن هذه الأحكام، نظراً إلى أهميتها الخاصة، ينبغي أن تُعتمد بأغلبية الثلثين. وفي المقابل، اتفقت وفود أخرى في ضرورة الحرص الشديد، لدى إنشاء هيئة جديدة لحقوق الإنسان، على الحفاظ على قدرتها على بحث حالات انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد القطري وتوجيه التوصيات المناسبة إلى الدول الأعضاء. وأعرب وفد عن قلقه من أن يتضمن جدول الأعمال بنداً محدداً يتعلق بمسائل حقوق الإنسان في بلد واحد. واقترحت بعض الوفود الاستعانة بالإجراء السري ١٥٠٣ في تجريد عمل هيئة حقوق الإنسان الجديدة من الطابع السياسي. وهدف هذا الاقتراح إلى اعتماد نهج تتابعي لا تقوم بمقتضاه اللجنة أو الهيئة الجديدة بالنظر في حالة بلد ما إلا إذا عكست تلك الحالة نمطا من الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، ومن ثم ترك النظر في الحالات الأخرى للإجراء السري.

٢- مشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية في عمل هيئة حقوق الإنسان الجديدة

٢٣- اعتبر الكثيرون مشاركة المنظمات غير الحكومية البنّاءةَ في عمل اللجنة من الميزات القيمة التي ينبغي الحفاظ عليها. وذكرت قلة من الوفود أن تقديم قدر من المساعدة المالية قد يكون مفيداً لتيسير مشاركة منظمات غير حكومية من البلدان

النامـــية. وكرر مشاركون مختلفون أهمية الحفاظ على مستوى مشاركة المنظمات غير الحكومـــية أو زيادته في الهيئة الجديدة المقترحة، بينما أشار آخرون إلى بعض مواطن القصـــور الـــتي ينـــبغي معالجتها، لا سيما مسألة تسييس بعض المنظمات الحكومية المشـــاركة. كمـــا اعتبرت قلة من الوفود أن مسألة اعتماد المنظمات غير الحكومية المشاركة في الهيئة المزمع إنشاؤها وكذلك الإطار العام لمشاركة المنظمات غير الحكومية أمران يستحقان اهتماماً خاصاً.

٢٤- وشـــدد بعـــض المشاركين أيضاً على الفائدة من مشاركة المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في عمل اللجنة والهيئة الجديدة المقترحة.

ثالثاً- مركز هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترح إنشاؤها وتكوينها والمسائل المتصلة بذلك

ألف- مركز هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترح إنشاؤها

١- هيئة دائمة

٢٥- رحبت وفود كثيرة باقتراح إنشاء مجلس لحقوق الإنسان كهيئة دائمة يمكن أن تجـــتمع عـــلى مدار السنة باعتبار ذلك وسيلة لزيادة الفعالية في معالجة قضايا حقوق الإنسان في أي وقت من السنة. كما نُظر في تزويد المجلس بقدرة أكبر على التعامل مع أزمات حقوق الإنسان الوشيكة في أي بلد من البلدان، مما يزيد من قدرته فيما يتعلق بـــالإنذار المـــبكر ومنع حدوث انتهاكات حقوق الإنسان. وفي المقابل، أبدت وفود أخرى، وهي تؤكد المكسب الإضافي من إنشاء هيئة دائمة، بعض التحفظات واقترحت أن يجتمع المجلس مرة في السنة على أن تبقى إمكانية عقد دورات استثنائية عند اللزوم مفتوحة كما هو حال اللجنة الآن. ورأى البعض أن هذه الدورات المخصصة يمكن أن تعقـــد للـــنظر في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو حالات خرق للقانون الدولي تستدعي اهتماماً عاجلاً.

٢٦- لكن البعض شكك شيئاً ما في المكسب الإضافي من إنشاء هيئة دائمة، بما أن باستطاعة اللجنة الآن بالفعل أن تعقد دورات استثنائية للتعامل مع حالات الطوارئ. وذكرت بعض الوفود أن الطابع الدائم الذي تتسم به الهيئة الجديدة المقترحة يمكن في حد ذاته أن يذكي أو يدعم التسييس والمعاملة الانتقائية.

٢- هيئة رئيسية أو فرعية

٢٧- أثـــارت إمكانـــية الارتقـــاء باللجنة إلى مصاف هيئة رئيسية عدة تعليقات وتساؤلات. وشدد بعض المشاركين على أن هذا الإصلاح سيقتضي، بطبيعته، تعديل

الميـــثاق، وهـــو ما اعتُبر عملية طويلة وشاقة حسب تأكيد البعض. كما أشير إلى أن الارتقـــاء بالمجلس إلى مترلة هيئة منشأة بموجب الميثاق يمكن أن يحد من أهمية هيئات أخرى تتعامل مع مسائل لا تقل أهمية، لا سيما فيما يخص البلدان النامية. وفي المقابل، رأى عـــدة مشاركين أن جعل المجلس هيئة رئيسية يمكن أن يشكل عاملاً أساسياً في تكريس المكانة المركزية التي تتبوؤها حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٨- وتمشياً مع الملاحظات التي أبدتها مجموعات الدول المعنية، أعرب عدة مشاركين عن تأييدهم لاقتراح الارتقاء باللجنة إلى مترلة هيئة فرعية من هيئات الجمعية العامة، بمـــا أن هذا الخيار سيساعد على تعزيز مكانة الجمعية العامة وتكريس دورها كجهاز الأمـــم المـــتحدة الرئيســـي المعني بالتداول ووضع السياسات على أساس المشاركة. وخلصت وفود أخرى إلى الاستنتاج ذاته على أساس حجج مختلفة، من بينها إمكانية جعل اللجنة هيئة فرعية بصفة مؤقتة ريث تحويلها إلى هيئة رئيسية بموجب الميثاق. وفي هـــذه الحالة، ستساعد الخبرة التي ستكون هيئة حقوق الإنسان الجديدةُ قد اكتسبتها كهيـــئة فرعـــية من هيئات الجمعية العامة، في مرحلة لاحقة، على رسم معالم الهيئة الجديدة كهيئة رئيسية من هيئات الأمم المتحدة.

باء- التكوين

٢٩- أوصى معظم المشاركين الذين عالجوا مسألة العضوية في الهيئة الجديدة بألا تقل حجماً عن اللجنة الحالية. ورأى البعض منهم أن التقليل من عدد الأعضاء سيتعارض مع الاتجاه الحالي نحو زيادة العضوية في هيئات أخرى للأمم المتحدة، كمجلس الأمن، وضرورة إضفاء طابع ديمقراطي على أجهزتها وأنشطتها. وأضاف مشاركون آخرون أن تخفيض عدد أعضاء المجلس مقارنة بعدد أعضاء اللجنة سيؤدي إلى فقدان الشفافية وزيادة التسييس وتهميش البلدان النامية أكثر فأكثر. وفي المقابل، رأى البعض أنه ينبغي تخفيض عدد أعضاء هيئة حقوق الإنسان الجديدة.

٣٠- وطـــرح بعض المشاركين أيضاً إمكانية توسيع أو تعميم عضوية المجلس. وفي المقابل، رأى البعض أن ذلك سيؤثر على كفاءة الهيئة الجديدة وفعاليتها في الاستجابة بسرعة لحالات حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي توسيع العضوية إلى تعزيز طابع المشاركة الذي يقوم عليه المجلس.

٣١- وأشير إلى مسألة التوزيع الجغرافي العادل فيما بين أعضاء هيئة حقوق الإنسان الجديدة بوصفه عنصراً لا غنى عنه في سمات الهيئة الجديدة من شأنه أن يعزز شرعيتها. وفي هـــذا الصـــدد، قُدمـــت اقتراحات محددة بشأن توزيع المقاعد على المجموعات الإقليمية. وأبديت أيضاً تعليقات أخرى على ضرورة اعتماد مبدأ التناوب بين الأعضاء

ومـــن ثم الحد من عدد الولايات المتعاقبة التي يمكن أن يضطلع بها أي عضو بحيث لا يتعدى ولايتين على أقصى تقدير.

٣٢- وأصرت وفود كثيرة على ألا تخضع العضوية في المجلس لأي معايير أو شروط مســـبقة، بينما اقترحت وفود أخرى أن تكون الدول المرشحة للعضوية في المجلس قد أوفت بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. ورأت وفود أخرى أن يكون أعضاء هيئة حقوق الإنسان الجديدة أول من يخضع لاستعراض الأقران.

٣٣- وشدد بعض المشاركين على ضرورة أن يلتزم المرشحون للعضوية في المجلس، بدلاً من استيفاء شروط معينة، باحترام أعلى معايير حقوق الإنسان و/أو أن يقطعوا عهـــداً طوعـــياً يبين التزامهم بالنهوض بمعايير حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والـــدولي ســـواء. ويمكن لهذه العهود أن تشمل الاستعداد للتعاون مع نظام حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لا سيما بتوجيه دعوات دائمة إلى الإجراءات الخاصة.

جيم- الانتخاب من قبل الجمعية العامة

٣٤- أيـــد العديـــد من المشاركين، تمشياً مع تصريحات المجموعات، فكرة انتخاب أعضاء المجلس بالأغلبية البسيطة للجمعية العامة قصد تيسير مشاركة جميع البلدان. وفي هذا الصدد، أكد البعض أن انتخاب الأعضاء بأغلبية ثلثي الجمعية العامة، كما أوصي به في وثيقة مشروع النتائج، أمر يخرج عن العرف الساري في الأمم المتحدة، وسيضر بمصـــالح البلدان النامية بحكم القيود البديهية التي تحد من قدرتها على الضغط مقارنة بالبلدان المتقدمة. وفي المقابل، رجحت وفود أخرى فكرة انتخاب أعضاء الهيئة الجديدة بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة.

دال- المكان

٣٥- بـــين المشاركون الذين أثاروا هذه المسألة بالذات أن الهيئة الجديدة المقترحة ينبغي أن تجتمع في مكان يسهل فيه التنسيق على نحو وثيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، رجح معظم هؤلاء المشاركين أن يكون مقر الهيئة الجديدة في جنـــيف، وبيـــنوا أن هـــذا الموقـــع سيكون مناسباً جداً بما أن المنظمات الدولية والمـــنظمات غير الحكومية المعنية موجودة هي الأخرى في تلك المدينة. بيد أن قلة من المشاركين أشاروا إلى أن ذلك ينبغي ألا يستبعد أو يمنع أن تعقد في نيويورك دورات استثنائية أو خاصة للهيئة الجديدة المقترحة.

هـاء- الارتباط بهيئات أخرى للأمم المتحدة (مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثالثة)

٣٦- بيَّن العديد من المشاركين، تمشياً مع ملاحظات مجموعات من الدول، أن طبيعة العلاقة بين مجلس الأمن والهيئة الجديدة المقترحة ينبغي أن تكون موضع بحث دقيق. وظهر في هذا الصدد تعارض قوي في الآراء. وبوجه التحديد، رأى البعض أن عمل الهيئة الجديدة المقترحة ينبغي ألا يرتبط البتة بمجلس الأمن، بينما أصر آخرون على أن يكون باستطاعة هذه الهيئة أن تقدم توصيات محددة إلى المجلس.

٣٧- وبحث العديد من المندوبين تبعات إنشاء هيئة جديدة لحقوق الإنسان على عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثالثة للجمعية العامة، وعلقوا على إمكانية ازدواج العمل وضرورة الاستفادة من ثمار هذا العمل إلى أقصى حد. وبوجه التحديد، شدد هؤلاء على الأهمية الحاسمة للتعمق في بحث أي مراجعة لولاية اللجنة الثالثة وبرنامج عملها فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، إذا تقرر جعل الهيئة الجديدة المقترحة هيئة فرعية من هيئات الجمعية العامة.

واو- الترتيبات المؤقتة والإطار الزمني لدخول الإصلاح حيز النفاذ

٣٨- شدد العديد من المشاركين على أهمية الخوض في نقاش شامل بشأن ولايات الهيئة الجديدة المقترحة وإجراءاتها قبل إنشائها، واتفقوا في ضرورة تفادي القرارات المتسرعة. وأشار عدة مشاركين إلى أهمية وضع ترتيبات عملية ومفصلة لضمان التحول السلس من لجنة حقوق الإنسان إلى الهيئة الجديدة المقترحة. وفي المقابل، أشار مشاركون آخرون إلى وثيقة مشروع النتائج التي أعدها رئيس الجمعية العامة وأكدوا أن قرار الارتقاء باللجنة إلى مصاف مجلس ينبغي أن يُتخذ مبدئياً في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، مما يترك للجمعية العامة مسؤولية بحث أسلوب عمل تلك الهيئة في دورتها الستين.

رابعاً- إصلاح هيئات رصد المعاهدات

٣٩- اعتبر وضع المعايير أحد أبرز إنجازات اللجنة. وفي هذا السياق، أشير إلى عمل هيئات رصد المعاهدات وإلى التغييرات المزمعة في تقرير الأمين العام وخطة عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وبوجه التحديد، نالت محاولات هيئات رصد المعاهدات من أجل مواءمة المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد التقارير قبولاً حسناً ولقيت جهود التنسيق الرامية إلى تحسين تنفيذ الملاحظات الختامية ترحيباً. وذُكر أيضاً أنه ينبغي توطيد التعاون التقني المقدم إلى البلدان النامية لمساعدتها في إعداد تقاريرها،

ومـــراعاة الـــتوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي بصورة أوضح في انتخاب أعضاء هيئات رصد المعاهدات.

٤٠- وبصفة أعم، اعتُبر نظام هيئات رصد المعاهدات الموحدُ المقترح المشار إليه في الوثيقـــتين نظاماً مناسباً لمساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم الـــتقارير. وعـــلاوة عـــلى ذلك، ذُكرت إمكانية وضع نظام موحد كطريقة لترشيد أساليب عمل هيئات الرصد القائمة. واعتبر عدة مشاركين فكرة عقد مؤتمر حكومي دولي في عام ٢٠٠٦ للنظر في آلية موحدة ودائمة فكرة مفيدة وخطوة مناسبة.

خامساً- المفوضية السامية لحقوق الإنسان

٤١- أعـــرب المشـــاركون عن تأييدهم القوي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وذكـــروا ضرورة زيادة مواردها المالية. وأبديت أيضاً تعليقات على تكوين المفوضية وضرورة ضمان توزيع جغرافي أعدل.

٤٢- وأشاد العديد من المشاركين بصدور خطة عمل المفوضية وأعربوا عن رغبتهم في بحثها بصورة أعمق. وأشير إلى أن هذه الوثيقة شملت، على قدم المساواة، الحقوق المدنـــية والسياســـية والاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب الحق في التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر.

٤٣- وأثـــارت الإشـــارات إلى الحضور الميداني ومشاركة البلدان في خطة العمل ملاحظات محددة، وأبديت بعض التعليقات على ضرورة تكليف الجمعية العامة بمهمة الإشراف على تلك الأمور. ورحب بعض المشاركين بالاقتراح الوارد في خطة العمل بخصوص نشر المفوضية السامية كل سنة تقريراً عالمياً مواضيعياً بشأن حقوق الإنسان، بينما أوصى آخرون بأن يكون نطاق التقرير الجغرافيُّ شاملاً.

٤٤- وبخصوص التبعات المالية لخطة العمل، شدد البعض بقوة على أنه ينبغي زيادة الحصة المخصصة للمفوضية السامية من الميزانية العادية للأمم المتحدة على نحو ملحوظ لجعـــل موارد المفوضية وأنشطتها أكثر قابلية للتوقع وأكثر شفافية، وللتقليل، حسب رأي بعض المشاركين، من خضوعها للجهات المانحة. وأيدت بعض الوفود التصريحات ذات الصلة التي أدلت بها مجموعات من الدول وحذرت من أن تكون الزيادة في حصة المفوضية السامية من الميزانية العادية، مهما كانت الظروف، على حساب برامج الأمم المـــتحدة وأنشطتها القائمة، لا سيما تلك التي تستفيد منها البلدان النامية. وأبديت أيضاً تعليقات بخصوص الحاجة إلى بعض الرقابة الحكومية الدولية على ميزانية المفوضية السامية وبرامجها، من جانب هيئة حقوق الإنسان الجديدة إن أمكن.

٤٥- وبخصوص ولاية المفوضة السامية، ذكر البعض إمكانية زيادة مشاركة المفوضة

السامية في أنشطة مجلس الأمن ولجنة إحلال السلم المزمع إنشاؤها، بينما أشار آخرون إلى أنـــه ينبغي التفكير في انتخاب المفوضة السامية بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة بغية تعزيز مكانتها.

سادســاً- ملاحظــات المجموعات الإقليمية أو مجموعات أخرى من الدول

٤٦- أدلت بعض المجموعات من الدول بتصريحات رسمية يرد محتواها أدناه. وامتنعت مجموعـــات أخـــرى عـــن اتخاذ موقف مشترك لأسباب من بينها الحفاظ على طابع المشاورات التفاعلي.

ألف- المجموعة الأفريقية

٤٧- شددت المجموعة الأفريقية على أن إصلاح الأمم المتحدة المقترح ينبغي أن يجري بطريقة عامة وجامعة وفعالة وشفافة وشاملة. ورغم أن المجموعة الأفريقية أعربت عن قلقهـــا إزاء نسخ مقرر اللجنة الإسهام في المداولات الحكومية الدولية بشأن إصلاح الأمم المتحدة المقترح (القرار ١١٦/٢٠٠٥ المعنون "الإصلاح الذي اقترحه الأمين العام في مجـــال حقوق الإنسان") بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٧/٢٠٠٥، فقد أبدت آراءها بشأن التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في تقرير الأمين العام وفي وثيقة مشروع النتائج التي أعدها رئيس الجمعية العامة.

٤٨- وحظي اقتراح تعزيز المفوضية السامية لحقوق الإنسان بزيادة الموارد المخصصة مـــن الميزانـــية العادية بتأييد عام، على ألا يكون ذلك على حساب الموارد المخصصة لبرامج وأنشطة أخرى للأمم المتحدة ذات أهمية بالنسبة إلى البلدان النامية. وإذ أقرت المجموعة بأهمية التبرعات المقدمة إلى المفوضية السامية، أكدت أن هذه التبرعات ينبغي ألا تقتصر على برامج وأنشطة بعينها. وبخصوص ولاية المفوضية، أبرزت المجموعة أنه ينـــبغي إيـــلاء الأولوية للجوانب الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما الخدمـــات الاستشـــارية والتعاون التقني والمساعدة المالية. ورأت المجموعة أن ولاية المفوضية لا تشمل في الأصل التركيز على العمليات الميدانية، وأن الحضور الميداني أو إنشاء مراكز جديدة يتطلب موافقة الجمعية العامة طبقا لقرارها ١٤١/٤٨.

٤٩- وفي ضوء ما تقرر من تدعيم ولاية المفوضية وتوسيع نطاقها، أكدت المجموعة عـــلى ضـــرورة قيام هيئة حكومية دولية برصد أنشطتها بصفة دورية، عملاً بمبدأي المســـاءلة والشـــفافية. وفي هذا الصدد، أوصت المجموعة بأن يكون مقر هيئة الرصد الحكومية الدولية في المدينة ذاتها التي تحتضن مقر المفوضية بغية تعزيز التفاعل والفعالية. وأوصت المجموعة أيضاً باستعراض برنامج عمل المفوضية وتقريرها السنويين وميزانيتها

السنوية وبضم توصيات هيئة الرصد إلى الوثائق السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة. وأوصت المجموعة، فضلاً عن ذلك، بأن يقوم الأمين العام بتسمية المفوض السامي وأن يُعين المفوض السامي بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة، مع مراعاة التناوب الجغرافي في شغل المنصب.

٥٠- وأيدت المجموعة الأفريقية اتخاذ تدابير لتعزيز فعالية هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان، من قبيل تحسين إجراءات تقديم التقارير ومواءمة المبادئ التوجيهية. وركزت المجموعة على ضرورة معالجة الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير، لا سيما بتكثيف المساعدة التقنية والمالية. كما ركزت على ضرورة أن تراعي عضوية هيئات رصد المعاهدات مبادئ التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين والكفاءة المهنية والاستقلالية.

٥١- وإذ تلاحظ المجموعة الأفريقية أن كيفية معالجة هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترح إنشاؤها لمواطن القصور الحالية التي تشوب لجنة حقوق الإنسان لم يجر توضيحها، لا سيما فيما يتعلق بالتسييس والمعاملة الانتقائية، فإنها لم تعترض على تحويل اللجنة إلى هيئة فرعية من هيئات الجمعية العامة يكون مقرها في جنيف. ولا بد من مهلة زمنية لبحث كل جوانب الهيئة المقترحة وصلاتها الممكنة بهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. غير أن الفريق لم يؤيد فكرة الارتقاء بالهيئة، مستقبلاً، إلى منزلة جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة.

٥٢- وبخصوص هيكل الهيئة، أكدت المجموعة أنه ينبغي انتخاب الأعضاء بالأغلبية البسيطة للجمعية العامة، وأن يقوم تكوينها على التمثيل الجغرافي العادل وألا يقل حجمها عن حجم اللجنة. وبخصوص ولايتها، أكدت المجموعة أنه ينبغي اعتبار الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وتشابكها وترابطها مبدأ توجيهياً للهيئة الجديدة. واقترحت المجموعة أيضاً ألا توجه الهيئة توصيات بشأن مسائل أو حالات حقوق الإنسان لغير الجمعية العامة. وشددت المجموعة على ضرورة إجراء مناقشات معمقة بخصوص آلية استعراض الأقران المقترحة.

٥٣- وأكدت المجوعة الأفريقية أهمية الحفاظ على مواطن قوة اللجنة، لا سيما في ما يتعلق بالإجراءات الخاصة ومشاركة المنظمات غير الحكومية في ترتيبات من قبيل الترتيبات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للمادة ٧١ من الميثاق. وينبغي الإبقاء على الجوانب الإيجابية في أسلوب عمل اللجنة عند صياغة واعتماد النظام الداخلي للمجلس المقترح وطرائق عمله وإجراءات تحديد تكوينه. وعلاوة على ذلك، ينبغي تخطيط جميع الجهود الرامية إلى إدخال إصلاحات في مجال حقوق الإنسان بحيث تساعد في التصدي في الهيئة الجديدة لاحتمالات التسييس والمعاملة الانتقائية

والكيل بمكيالين.

باء- المجموعة العربية

٥٤- أكدت المجموعة العربية أهمية تعزيز وتدعيم احترام حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والدولي على أساس مبدأ عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة. وأكدت المجموعة أيضاً الصلة الوثيقة بين قضايا حقوق الإنسان وقضايا التنمية. وبناء عليه، شددت المجموعة على أهمية القيام بإصلاح هيئات حقوق الإنسان في سياق إصلاح الأمم المتحدة بصفة عامة.

٥٥- ورأت المجموعة أن الإصلاح ينبغي ألا يركز على شكل حقوق الإنسان بل على جوهرها بغية تدارك مواطن القصور التي تعتري لجنة حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالتسييس والمعاملة الانتقائية في عملها؛ والتركيز المفرط على الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والازدواج والتداخل في عمل الإجراءات الخاصة؛ وانعدام الشفافية في تعيين المكلفين بالولايات. وبما أن المناقشات المتعلقة بالإصلاح لم تخض بما يكفي في جوهر الهيئة الجديدة المقترحة، لا سيما تفاصيلها الإجرائية والتطبيقية، لا يمكن تحديد موقف نهائي بشأن أي اقتراح إصلاح حتى تُفهم جميع الجوانب والتبعات ذات الصلة فهماً تاماً.

٥٦- ومع ذلك، أكدت المجموعة العربية أن عدد أعضاء هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترح إنشاؤها ينبغي ألا يقل عن عدد أعضاء اللجنة وأنه ينبغي عدم فرض أي معايير أو شروط للعضوية فيما عدا تلك المنصوص عليها في الميثاق. واقترحت المجموعة انتخاب الأعضاء بالأغلبية البسيطة للجمعية العامة على أساس المساواة بين الدول والتوزيع الجغرافي العادل.

٥٧- وأكدت المجموعة العربية أن هيئة حقوق الإنسان الجديدة ينبغي أن تكون هيئة فرعية من هيئات الجمعية العامة وألا تقدم تقارير وتوصيات إلى هيئات أخرى للأمم المتحدة. وينبغي ألا يرتبط عمل الهيئة الجديدة بمجلس الأمن وأن تحتفظ هذه الهيئة بحق عقد دورات استثنائية بموافقة أغلبية أعضائها، على غرار الإجراء المعمول به حالياً في لجنة حقوق الإنسان. واعتُبر أن تحويل المجلس إلى جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة يرجح قضايا حقوق الإنسان من حيث الأهمية على قضايا التنمية واعتُبر ذلك متعارضاً مع ضرورة تعزيز دور الجمعية. وينبغي أن تقوم ولاية الهيئة الجديدة المقترحة ووظائفها على مبدأ عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة، وأن يعكس جدول أعمالها شواغل البلدان النامية. وشددت المجموعة أيضاً على ضرورة المضي في بحث حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة. ولاحظت المجموعة العربية أن من

اللازم التعمق في بحث فكرة استعراض الأقران وأبرزت الصعوبة المحتمل مواجهتها في تطبيق المبدأ على نحو موضوعي ونزيه وخِلْو من التسييس.

٥٨- وأعربت المجموعة العربية عن دعمها للمساعي الحالية من أجل تنسيق عمل هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان وتنظيم عملية تقديم التقارير. وشددت المجموعة على قيام المفوضية السامية بتقديم المساعدة التقنية في سبيل تدعيم قدرة البلدان النامية على تقديم التقارير وتنفيذ توصيات هيئات رصد المعاهدات. وأعربت المجموعة أيضاً عن دعمها لعمل الإجراءات الخاصة، لا سيما عن طريق إدخال تعديلات على طرائق عملها ومهامها بغية ضمان التنسيق المناسب. وشددت المجموعة على ضرورة الشفافية والتشاور مع المجموعات الإقليمية بخصوص تعيين المكلفين بالولايات. وعلاوة على ذلك، أكدت المجموعة أهمية النظر في سبل الحفاظ على الدور الأساسي الذي تؤديه اللجنة الفرعية في النهوض بحقوق الإنسان، فضلاً عن ضرورة تنظيم مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتقليل إلى أدنى حد من أي جوانب قد تكون سلبية.

٥٩- وأكدت المجموعة العربية ضرورة تدعيم دور المفوضية السامية وزيادة الموارد المخصصة لها من الميزانية العادية والحد من اعتمادها على التبرعات. بيد أن المجموعة شددت على أن هذه الزيادة ينبغي ألا تؤثر على مخصصات هيئات أخرى تزاول أنشطة ذات أهمية رئيسية بالنسبة إلى البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء الأولوية لأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات على المستوى الوطني وبرامج التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وأكدت المجموعة الحاجة إلى توزيع جغرافي عادل فيما يتصل بتعيينات الموظفين واقترحت تعيين المفوض السامي على أساس تسمية من الأمين العام وموافقة أعضاء الجمعية العامة بأغلبية الثلثين.

٦٠- وبالنظر إلى اقتراح تعزيز المفوضية السامية، شددت المجموعة العربية على ضرورة رصد أنشطتها ومراقبتها بصفة دورية. وفي هذا الصدد، أكدت المجموعة العربية أنه ينبغي تمكين هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترح إنشاؤها من الاضطلاع بوظائف الرصد والمراقبة، وذلك بأساليب من بينها تقييم برنامج عمل المفوضية وميزانيتها السنوية وتقريرها السنوي، على أن تُضم توصياتها إلى هذه الوثائق عند تقديمها إلى الجمعية العامة. وأكد الفريق أيضا أن مقر هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترح إنشاؤها ينبغي أن يكون في المدينة نفسها التي تحتضن مقر المفوضية السامية قصد تعزيز الفعالية والتفاعل.

جيم- الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه والمرتبطة به

٦١- رحب الاتحاد الأوروبي، ومعه البلدان المنضمة إليه والبلدان المرتبطة به، بالاهتمام الذي حظيت به حقوق الإنسان في تقرير الأمين العام وأكد ضرورة أن

تعكس جميع المناقشات المتعلقة بالإصلاح ترابط حقوق الإنسان والتنمية والأمن. وشدد على أن الإعلان النهائي الذي سيصدر عن الجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة ينبغي أن يعكس الدور الأساسي لحقوق الإنسان وأهمية إدراج حقوق الإنسان في صلب أنشطة الأمم المتحدة.

٦٢- وأيد الاتحاد الأوروبي تعزيز المفوضية السامية ودعا إلى زيادة مخصصاتها المالية من الميزانية العادية. كما أيد تدعيم دور المفوض السامي، لا سيما في التفاعل مع هيئات أخرى في الأمم المتحدة كمجلس الأمن ولجنة إحلال السلم المقترح إنشاؤها.

٦٣- ورأى الاتحاد الأوروبي أن القيام بإصلاح مؤسسي في مجال حقوق الإنسان سيدعم نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة برمته. لذلك، أيد الاتحاد الأوروبي الارتقاء بلجنة حقوق الإنسان إلى مجلس دائم لحقوق الإنسان مقره في جنيف، كهيئة رئيسية ومستقلة منشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وريثما تتخذ الجمعية العامة أي قرار بهذا الشأن، اقترح الاتحاد الأوروبي إنشاء المجلس في البداية كهيئة فرعية من هيئات الجمعية العامة، مما ينشئ صلة مع هيئة عالمية. وينبغي تفادي التداخل مع عمل اللجنة الثالثة.

٦٤- وبيّن الاتحاد الأوروبي أن ولاية المجلس المزمع إنشاؤه ينبغي أن تمكنه من معالجة الحالات المستعجلة في مجال حقوق الإنسان بمزيد من الفعالية وصون وتعزيز إنجازات لجنة حقوق الإنسان وتدعيم حقوق الإنسان وإدراجها في صلب أنشطة الأمم المتحدة. غير أن ولايته ينبغي ألا تعدو على عمل هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان. وينبغي أن تضمن عضوية المجلس المقترح إنشاؤه شرعية عمله وجدواه. وفي هذا الصدد، رأى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي انتخاب الأعضاء بأغلبية ثلثي الجمعية العامة على أساس التوزيع الجغرافي العادل. واقترح الاتحاد أيضاً أن تتعهد الدول المرشحة للانضمام إلى المجلس بامتثال أعلى معايير حقوق الإنسان.

٦٥- وبيّن الاتحاد الأوروبي أن الدول غير الأعضاء ينبغي أن تحتفظ بمركز الدول المراقبة. وينبغي الإبقاء على التشاور مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعلى مشاركتها الكاملة. وينبغي، بالأخص، إعادة النظر في نظام اعتماد المنظمات غير الحكومية وفقاً لتوصيات فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ("تقرير كاردوسو") (A/58/817). وينبغي أيضاً الإبقاء على نظام الإجراءات الخاصة. وإذ أبدى الاتحاد استعداده للنظر في آلية استعراض الأقران المقترحة، بين أن هذه الآلية ينبغي ألا تُستعمل كوسيلة لتفادي أو معارضة النظر في الحالات المستعجلة والمستفحلة في مجال حقوق الإنسان.

٦٦- وأخيراً، بيّن الاتحاد الأوروبي أنه يمكن أن يدعم الموافقة من حيث المبدأ على إنشاء المجلس المقترح، رغم أن بعض المسائل الأساسية لم تُذكر ولم تُوضح في وثيقة مشروع النتائج التي أعدها رئيس الجمعية العامة. وستُترك الترتيبات والتفاصيل الأخرى للجمعية العامة كيما تتعمق في بحثها في دورتها الستين.

٦٧- وخلال المناقشة، أيدت وفود أخرى موقف الاتحاد الأوروبي.

دال- منظمة المؤتمر الإسلامي

٦٨- أكدت منظمة المؤتمر الإسلامي أن التسييس والمعاملة الانتقائية والكيل بمكيالين عوامل تعوق فعالية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ولذا، أيدت المنظمة إصلاحها. وبينت المنظمة أن هيئة حقوق الإنسان الجديدة المقترح إنشاؤها ينبغي ألا ترتبط بمجلس الأمن وألا تتخذ إجراءات تأديبية أو ردعية وألا تفرض عقوبات. وينبغي ألا تقل عضوية الهيئة الجديدة المقترحة عن العضوية الحالية للجنة وينبغي أن تقوم على التمثيل الجغرافي العادل. وشددت المنظمة على الانتخاب بالأغلبية البسيطة للجمعية العامة كوسيلة لتيسير مشاركة البلدان الأصغر. وينبغي أن يكون باستطاعة الهيئة الجديدة أن تجتمع في دورات عادية واستثنائية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة وحالات خرق القانون الإنساني الدولي. وينبغي أن تتمثل ولايتها في مراقبة إعمال حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الحق في التنمية؛ ووضع المعايير عند اللزوم؛ وبناء القدرات والتعاون التقني.

٦٩- ويساور منظمة المؤتمر الإسلامي قلق خاص بشأن مسألة التسييس. واعتبرت المنظمة القرارات الخاصة بالبلدان وفقا للبند ٩ من جدول أعمال اللجنة الحالي السبب الأساسي للتسييس وأبرز مظاهره. لذلك اقتُرح عدد من التدابير الرامية إلى معالجة هذا التسييس، بما في ذلك اتباع نهج مواضيعي بعكس النهج الخاص بالبلدان في بحث قضايا حقوق الإنسان؛ وجعل القرارات الخاصة بالبلدان وفقا للبند ٩ تقتصر على حالات الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان؛ واعتماد القرارات المتعلقة بالحالات الخاصة بالبلدان بأغلبية ثلثي الأعضاء. وأكدت المنظمة أهمية التعاون والمساعدة التقنية وبناء القدرات. كما أكدت أهمية إيلاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفس ما تحظى به الحقوق المدنية والسياسية من اهتمام ونظر.

٧٠- واعتبرت منظمة المؤتمر الإسلامي أن حالات الاحتلال الأجنبي وإنكار حق الشعوب في تقرير مصيرها تندرج في إطار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا في إطار الحالات التي تخص بلداناً بعينها. ولذلك رأت المنظمة أن هذه الانتهاكات ينبغي أن تكون محط تركيز هيئة حقوق الإنسان الجديدة. وينبغي أيضاً مواصلة النظر في القرارات المتعلقة بحالة حقوق

الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة في إطار بند خاص.

٧١- وبما أن من المزمع تدعيم ولاية المفوضية السامية وتوسيع نطاقها، بينت المنظمة ضرورة قيام هيئة حكومية دولية برصد أنشطتها بصفة دورية، عملاً بمبدأي المساءلة والشفافية. وفي هذا الصدد، أوصت المجموعة بأن يكون مقر هيئة الرصد الحكومية الدولية في المدينة ذاتها التي تحتضن مقر المفوضية بغية تعزيز التفاعل والفعالية. وأوصت المجموعة أيضاً باستعراض برنامج عمل المفوضية وتقريرها السنويين وميزانيتها السنوية وبضم توصيات هيئة الرصد إلى الوثائق السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة.

٧٢- وشملت توصيات أخرى من أجل تحسين فعالية المفوضية ومساءلتها ضرورة زيادة مخصصاتها من الميزانية العادية على أساس خطة عمل معتمدة في سياق حكومي دولي؛ والحاجة إلى تبرعات غير مخصصة لنشاط بعينه؛ وأهمية التوزيع الجغرافي العادل والتنوع الثقافي في صفوف موظفيها. وأكدت المنظمة أن دور المفوض السامي ينبغي ألا يقوم على الرصد وإنما على الدعم عن طريق تقديم التعاون التقني والخدمات الاستشارية. وينبغي أن يقدم المفوض السامي تقارير إلى الجمعية العامة بواسطة اللجنة الثالثة وألا يقدم تقارير لمجلس الأمن إلا في حالات زعزعة السلم والأمن الدوليين بناء على طلب المجلس.

٧٣- وأبرزت المنظمة إسهام المنظمات غير الحكومية الهام في عمل اللجنة والدور الإيجابي والفاعل الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لا سيما تلك القائمة على مبادئ باريس. كما أبرزت ضرورة القيام بإصلاح فيما يتعلق بوقت الحديث المتاح للمنظمات غير الحكومية، وضمان امتثال قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١، واستحداث آليات مالية لدعم مشاركة منظمات غير حكومية من البلدان النامية.

- - - - -